الى انه ليس آلة حقيقة حتى يلزم ترك تعظيم اسمه تعالى بل شبه بها من حيث
توقف كمال الفعل شرعا والاعتداد به عليه فلا يرد ما قيل انه لا يصح جعل اسم الله
آلة لقراءة الفاتحة عند من يجعل بسم الله جزءا من الفاتحة واللائق به جعل البا
للمصاحبة فالاوفق بحال القاضي ان يجعل توجيه المصاحبة اصلا قوله كل امر
ذي بال الخ البال الحال والشان وامر ذو بال اي شريف يهتم به والبال ايضا
القلب كان الامر ملك قلب صاحبه لاشتغاله به وقيل شبه الامر بذي قلب
كالانسان على الاستعارة المكنية قوله لم يبدأ ابسم الله فهو ابتر ليس المعنى
انه يجب ان يكون ابتداء الامر اسم الله لان اسمه هو لفظ الله لا لفظ اسم
على انه يمكن ان يقال يقصد الاستعانة بجميع اسمائه تعالى اجمالا فعبر عنها
بلفظ الاسم كما قالوا في الحمد لله قوله وقيل للمصاحبة اي للملابسة لاستلزامها
اياها الا انه عبر بهذه العبارة الملصق به يكون مقصودا بالتبع على ما صرح
في التلويح في بحث حروف المعاني بخلاف المصاحبة وفيه رد على الكشاف حيث
قال وهذا احسن واعرب ووجهه بان الملابسة اكثر استعمالا من الاستعانة
وبان التبرك باسمه تأدب بخلاف جعله آلة وفيه انه لم يجعل آلة حقيقة وبان المشركين
كانوا يبتدئون باسماء آلهتهم على وجه التبرك فينبغي ان يرد عليهم في ذلك
وفيه ان الاستعانة يفيد ذلك المعنى مع شيء زائد وهو انه لا يتم الفعل
بدونه وبانها يفيد ملابسة جميع اجزاء الفعل وفيه انه انما يتم لو قدر ابتدئ اما
اذا قدر اقرأ فهي يساوي الملابسة في ذلك المعنى مع افادته امرا زائدا عليه
اعني عدم الاتمام بدونه وبانه معنى مكشوف يفهمه كل احد بخلاف الاستعانة وفيه
ان الاستدلال من دلائل المرجوحية قوله والمعنى متبركا اشارة الى بيان جهة التلبس على
وجه التبرك قوله وهذا وما بعده الخ دفع لما يتجه على ما سبق انه كيف يصح التبرك
والاستعانة في حقه باسمه وانما اكتفى على قوله كيف يتبرك ولم يضم اليه ويستعان
اشارة الى ان الاستعانة ليست الا على وجه التبرك فهي بالاخرة راجعة اليه قوله ومن
حق الحروف المفردة المراد بالحرف ما يقابل الاسم والفعل وانما كان حقها الفتح لان الاصل
في البناء سيما الحروف هو السكون لخفته ولكونه عدما لانه عبارة عن كون الحرف بحيث

قال صاحب الكشاف مثاله ما اذا امرك انسان
ان تكتب رسالة من جهته فانك تكتب كتبت
هذه الحروف وانما تفعله على لسان آمرك صح

بناء صح

لايمكن

لايمكن ان يوجد بعده مصوت على ما عرف في موضعه والعدم هو الاصل في الحادث
ولما تعذر ذلك في الحروف المبنية على حرف واحد لتعذر الابتداء بالساكن
كان من حقها ان يبنى على الفتحة لكونها اخف السكون في الخفة وان كانت الاخت
باعتبار المخرج هو الكسرة يعني مخرج الحروف المتحرك بالكسر قريب من مخرجه
اذا كان ساكنا ولذا قيل الساكن اذا حرك حرك بالكسر كذا قاله العلامة التفتازاني
وعلل السيد الشريف كون الاصل في البناء السكون بان اصل الاعراب ان يكون وجوديا
اي بالحركات لكونه اثر العامل ودالا على المعاني فاصل ما يقابله اعني البناء ان يكون
عدميا اي السكون اذ العكس يوجب المعقول والاشتراك بينهما يستلزم عدم تمايز
المتقابلين وما حررنا لك ظهر ان ما اورده الخطيب ههنا لا وجه له قوله لاختصاصها
بلزوم الحرفية والجر لها فاللزوم على ما هو الشائع في مصطلح الحكمة واضافة اللزوم
من قبيل الاضافة الى الفاعل او بلزوم الباء اياهما بمعنى انها لا تخرج عنهما كما يقال
فلان يلازم بيته اي لا يخرج منه فالاضافة الى المفعول والحاصل ان الباء من حيث
ذاتها تختص من بين الحروف المفردة بامتناع انفكاك الحرفية والجر عنها وكلا
الامرين يناسبان الكسر اما الجر فلموافقة حركة الحرف اثرها واما الحرفية فلاقتضائها
السكون والسكون يناسب الكسر لتقاربهما في المخرج على ما مر ولان السكون
عدم والكسر لقلته اذ لا يوجد في الافعال ولا في غير المنصرف من الاسماء
ولا في الحروف الا نادرا كغيره بمنزلة العدم وانما قلنا من حيث ذاتها اذ جميع
حروف الجر بعد اعتبار خصوصية كونها حروفا مختصة بلزومها ولذا لا يرد
النقض بكاف التشبيه ولام الاضافة وواو القسم وتائه لعدم اختصاصها
بهما من حيث ذواتها لمجيء الكاف اسما وحرف خطاب واللام للابتداء
والتاكيد والواو للعطف والتاء للتانيث والنقل قوله كما كسرت اي
عدل في الباء عن الاصل كما عدل ههنا قوله والداخلة على المظهر بخلاف الداخلة
على المضمر فانها ابقيت على الفتح لانها متميزة على ضمير الغائب بخلاف
ضمير لام الابتداء فانه منفصل قوله بين لام الابتداء ولام التاكيد نشر على غير
ترتيب اللف قوله لكثرة الاستعمال الخ يعني حذف اللام منها ليس لعلة

باتصال ضميرها صح

وفي بعض النسخ المصححة بينها وبين لام التاكيد
وفي بعضها بينها وبين لام الابتداء فعلى الاول
الضمير راجع الى كل واحدة من لامي الامر والاضافة
والمراد بلام التاكيد ما يشمل لام الابتداء وعلى
الثانية المراد بلام الابتداء ما يشمل التاكيد الداخل
على الفعل صح

Copyright © King Saud University